ملخص بحث: قانون نظام الملة وحقوق غير المسلمين في الدولة العثمانية

لا شك أن التجربة الدستورية في العالم الإسلامي تختلف في أبعادها وخصوصياتها من منطقة إلى منطقة، ومن مرحلة تاريخية إلى مرحلة أخرى، وذلك بسبب الظروف التاريخية التي ولدت فيها هذه التجارب الدستورية. لكن ورغم هذا التنوع والاختلاف في التجربة يظل الإسلام المنطلق والمشترك الذي يشكل المرجعية الفكرية والتشريعية والسياسية لهذه التجارب. وقد عرف التاريخ الإسلامي تجارب دستورية مختلفة، لعل أهمها التجربة الدستورية للدولة العثمانية التي لعبت دورا مهما في التاريخ الإسلامي، ومثلت أطول تجربة في المسار التاريخي والسياسي للعالم الإسلامي بأكمله. ذلك أن الدولة العثمانية منذ انطلاقتها تبنت الإسلام مرجعية لها في إدارتها للدولة وفي تشريعاتها القانونية والدستورية. فكانت العلاقة بين الدين والسياسة علاقة محورية، وكان الإسلام المصدر الأساسي للمنظومة القانونية والتشريعية، حيث لعبت مؤسسة مشيخة الإسلام في الدولة العثمانية دورا بارزا في سن القوانين والتشريعيات، سواء للمواطنين المسلمين أو لغير المسلمين. ويعد قانون نامه الذي أصدره السلطان محمد الفاتح أول نص دستوري يصدر بعد فتح مدينة القسطنطينية التي تتميز بحالة تنوع عرقي وتعدد ديني ومذهبي. لقد مثل قانون نامه لمحمد الفاتح تجربة دستورية جديدة تشكلت وفق الضوابط الشرعية الإسلامية، واستفادت في مجملها من تجارب الدول الإسلامية السابقة، خصوصا في المسائل التي تتعلق بالأقليات الدينية من غير المسلمين. لقد استطاع محمد الفاتح من خلال قانون نامه أن يقدم رؤية دستورية جديدة مبنية على فهم جديد للتشريع، ومرتبطة بخصوصية المرحلة التاريخية الجديدة، وبالسياق المكاني المتنوع الذي ولدت فيه هذه التجربة الدستورية العثمانية التي تعد من أهم التجارب في التاريخ السياسي الإسلامي والعالمي.